

## تقرير مرحلي عن الاستراتيجية الإقليمية لتعزيز الصحة الرقمية في إقليم شرق المتوسط، 2023-2027

### مقدمة

1. يواجه إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط تحديات عديدة تعرقل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، منها الصراعات والتهديدات البيئية والكوارث الطبيعية. ويمكن أن تكون الصحة الرقمية وسيلة فعالة للحد من هذه التحديات وتحسين صحة الناس في الإقليم.
2. وقد أحرز الإقليم تقدماً كبيراً في استخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية في السنوات الأخيرة. ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين إمكانات الصحة الرقمية لتحسين الحصائل الصحية والوضع الراهن لاعتمادها واستخدامها في الإقليم.
3. ويتزايد انتشار الهواتف الذكية في الإقليم تزايداً سريعاً، مما أتاح فرصة كبيرة لتوسيع نطاق إتاحة خدمات الصحة الرقمية. وثمة اهتمام متزايد أيضاً بالصحة الرقمية من الحكومات والجهات المانحة في الإقليم، وهو ما يتيح فرصاً جديدة للاستثمار والتعاون. هذا فضلاً عن وجود كثير من الشركات والمشروعات الناشئة الابتكارية التي تطوّر حلولاً للصحة الرقمية وتنشرها.
4. ومع ذلك، ما زالت نسبة كبيرة من السكان في الإقليم ليس لديهم اتصال موثوق بالإنترنت ولا أجهزة ذكية. ويحد ذلك من قدرتهم على استخدام خدمات الصحة الرقمية. علاوة على ذلك، يفتقر كثير من الناس في الإقليم إلى المهارات الرقمية الأساسية اللازمة للاستفادة من خدمات الصحة الرقمية بفعالية.
5. وثمة حاجة إلى حوكمة أقوى للصحة الرقمية في الإقليم. وينطوي ذلك على وضع استراتيجيات وطنية للصحة الرقمية، وإنشاء أطر تنظيمية، وبناء القدرات من أجل حوكمة الصحة الرقمية. وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الصحة الرقمية في الإقليم، ويشمل ذلك التمويل اللازم لوضع حلول الصحة الرقمية وتنفيذها وتقييمها.
6. وفي ضوء هذه الفرص والتحديات، واستناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال جائحة كوفيد-19، اعتمدت اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط القرار ش م/ل إ 69/ق-6 بشأن الاستراتيجية الإقليمية لتعزيز الصحة الرقمية في إقليم شرق المتوسط (2023-2027) في تشرين الأول/أكتوبر 2022.
7. ويقدم هذا التقرير أحدث المعلومات عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية منذ ذلك الحين.

### التقدم المُحرز منذ عام 2022

8. عقب اعتماد القرار، بُدلت جهود لتعزيز تنظيم الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى بلدان الإقليم. وشرعت المنظمة في إنشاء وحدة جديدة للصحة الرقمية والابتكار في المكتب الإقليمي للمنظمة لشرق المتوسط لتوحيد الجهود المطلوبة.

9. إضافةً إلى ذلك، وُضعت خطة عمل إقليمية شاملة لتوجيه تنفيذ مبادرات الصحة الرقمية في البلدان، مع مراعاة عوامل مثل الحالة الراهنة للتكنولوجيا والبنية الأساسية للرعاية الصحية، وتوافر العاملين المهرة، والفروق الثقافية والاجتماعية، والأثر المحتمل على حصائل المرضى، وكفاءة نظم الرعاية الصحية بوجه عام.

10. وتتناول خطة العمل الإقليمية تفاصيل النهج الذي اعتمد في القرار ش م/ل 69/ق-6، استنادًا إلى أحدث ما توصل إليه الفكر العالمي وأفضل الممارسات. وتهدف خطة العمل إلى الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتعزيز حصائل الرعاية الصحية والتهوض بالصحة والعافية بوجه أعم داخل البلدان وفي أنحاء الإقليم، وتسترشد بمدخلات من مصادر عديدة، بما في ذلك استعراض للمؤلفات، ومسح إقليمي للصحة الرقمية، ومقابلات مع الخبراء، وتعقيبات تقنية من مسؤولي التنسيق بالدول الأعضاء.

11. وتُقسّم خطة العمل بلدان الإقليم إلى ثلاث فئات من حيث الصحة الرقمية، هي: الفئة الأساسية، والفئة الناشئة، والفئة المتقدمة. وتُقدّم الخطة لكل فئة قائمة أهدافٍ مخصّصة تتمحور حول أهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيًا (SMART). وتركز هذه الأهداف على تحسين الإلمام بأمور الصحة الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيات الصحة الرقمية، وتعزيز حوكمة الصحة الرقمية وأمن البيانات. وتهدف الخطة إلى زيادة النسبة المئوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين لديهم فهم أساسي لتكنولوجيات الصحة الرقمية من 20% إلى 80% بحلول عام 2025، وزيادة النسبة المئوية للأسر التي لديها اتصال بالإنترنت من 30% إلى 60% بحلول عام 2025. وتهدف أيضًا إلى وضع سياسات وطنية للصحة الرقمية وتنفيذها في جميع بلدان الإقليم بحلول عام 2025، وتحسين حصول السكان المحرومين من الخدمات في البلدان المتقدمة داخل الإقليم على الرعاية الصحية من خلال تكنولوجيات الصحة الرقمية بحلول عام 2027.

12. وتعرض الخطة الإجراءات الرئيسية لتوسيع نطاق الصحة الرقمية في الإقليم في المجالات الآتية:

- تعزيز حوكمة الصحة الرقمية، وقواعدها، ومعاييرها على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية؛
- والدعوة إلى أن تكون نُظُم الصحة الرقمية وشبكاتها مركّزة على الناس، استنادًا إلى التحليل الإقليمي والوطني، وأن تدعمها وتمكّنها التكنولوجيات والخدمات والتطبيقات الرقمية؛
- والتهوض بإعداد استراتيجيات وطنية للصحة الرقمية وتنفيذها وتقييمها، بما يتماشى مع مستوى نضج الصحة الرقمية ويرتبط بالتهوض بالقدرات الوطنية والدراية بالصحة الرقمية على الصعيد الوطني؛
- وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل دفع عجلة التحول الرقمي، وترجمة المعارف، والابتكار.

13. وقد قدّمت المنظمة أيضًا دعمًا تقنيًا إلى العديد من البلدان لمساعدتها على وضع أو تنفيذ استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالصحة الرقمية. وشمل ذلك تقديم الدعم اللازم لوضع استراتيجيات وطنية للصحة الرقمية والانتهاج منها في البحرين ومصر والأردن وتونس، ويوسّع حاليًا نطاق هذا الدعم ليشمل جيبوتي والعراق ولبنان والمغرب واليمن.

14. وتعمل المنظمة عالميًا، بما في ذلك داخل الإقليم، على تيسير استخدام تكنولوجيا الصحة الرقمية في ربط بيانات المرضى والبيانات الصحية بين البلدان. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك تنفيذ عملية تبادل البيانات أثناء موسم الحج في عام 2024 باستخدام "الملخص الدولي للمرضى" بين المملكة العربية السعودية وبلدين آخرين.

## سُئِلَ المُضِي قُدْمًا

15. استجابةً لاحتياجات البلدان، وسَّعت المنظمة نطاق عملها التقني بشأن رقمنة نُظُم المعلومات الصحية الوطنية، وستُعرض على اللجنة الإقليمية هذا العام استراتيجية إقليمية بشأن ذلك لإقرارها. وتستند الاستراتيجية إلى مشاوره تقنية إقليمية عُقدت في الأردن في تموز/ يوليو 2024.

16. ومن المتوقع أن يختار مزيدٌ من البلدان في الإقليم وضعَ استراتيجيات وطنية للصحة الرقمية، ربما جنبًا إلى جنب الاستراتيجيات الوطنية لنُظُم المعلومات الصحية. ويُسلط الضوء على الصحة الرقمية في برنامج العمل العام الرابع عشر للمنظمة الذي اعتمده الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين في أيار/ مايو 2024، وتعمل المنظمة على توسيع نطاق عملها في هذا المجال.

17. وتعكف أيضًا المنظمة على توسيع نطاق دعمها التقني لإنشاء هياكل وطنية للصحة الرقمية، واعتماد المعايير اللازمة وتنفيذها، واستخدام البنى التحتية الرقمية العامة.

18. ويجري إيلاء اهتمام مركَّز للتنسيق والمواءمة بين وكالات الأمم المتحدة باستخدام آليات عالمية وإقليمية، مثل التحالف الصحي الإقليمي والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكذلك آليات التنسيق الوطنية، لضمان أن الدعم القطري يتماشى مع الأولويات الوطنية للصحة ولتجنُّب ازدواجية الجهود.

19. وأخيرًا، يتزايد التركيز على استخدام الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية واتخاذ القرارات الصحية. وتعمل المنظمة مع العديد من البلدان على استخدام الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات، منها ترصد الأمراض، واتخاذ القرارات، وجودة خدمات الرعاية الصحية وبحوثها. ولدعم هذا العمل، صدرت إرشادات جديدة بشأن جوانب الحوكمة والسلامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم الصحية.